



اليسار العربي: الأزمة والاقتراحات (٢)

أزمة اليسار العربي

□ رياض صوما

إنّ العالم يتقدّم باتجاه نظام دولي متعدّد الأقطاب، وهذا منحى إيجابي. ولكنه يتمّ في ظلّ سيادة الرأسمالية، بكلّ الأزمات التي ستتوالد من رحمها. وفي ظلّ استمرار السعي إلى إدامة هيمنة التحالف الأطلسي - الصهيوني، عالمياً وإقليمياً، سيبقى التناقض الرئيس الحاكم لحركة الصراعات جلياً. وكما تحدّد اليسار العربي سابقاً، بالقوى التي ربطت جدلياً بين الجوانب الوطنية والقومية للمشروع التحرري العربي وبين جوانبه الاجتماعية، فإنه يتحدّد اليوم وفق المعايير ذاتها تقريباً. وهذا لا يُخرج القوى الوطنية والقومية والإسلامية التي ناهضت الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني، وما زالت، من دائرة «اليسار» بالمعنى الواسع للكلمة، ولكنّ التمييز بينها وبين اليسار الماركسي يحتفظ بضرورته المنهجية لدى الحديث عن أزمة اليسار: فإذا كان هناك ما هو مشترك من أسباب ومظاهر الأزمة التي تطل أطراف التيارات التحرريّة، فإنّ هناك ما هو خاصّ باليسار الماركسي حصراً. وعندما نتكلّم، في ما يلي، على أزمة اليسار العربي، فالمقصود أساساً أزمة الحركة الشيوعية العربية والأطر التي تحلقت حولها، أو تعارضت معها من موقع يساري وماركسي.

مظاهر الأزمة قبل تفكك الاتحاد السوفياتي

حقّق عدد من الأحزاب الشيوعية العربية حضوراً ملموساً خلال العقود الأولى التي تلت الحرب الباردة بشكل خاص، ولاسيما في العراق والسودان ولبنان وسوريا. لكنّ الحركة الشيوعية العربية بقيت حركة قادرة على تشكيل قوى معارضة للنظم العربية، أو مساندة لها، أكثر منها حركة قادرة على تسلّم السلطة (وحيث أقدمت على هذا، واجهت فشلاً ذريعاً، بما في ذلك تجربتها «الأنجح» في اليمن الجنوبي). وقد كشف عدم وصولها إلى السلطة حدود الزخم الذي كانت قادرة على بلوغه، ومدى جاهزية مجتمعتها لحمل أهداف مشروعها، ومدى نجاحها في الموازنة بين تلك الأهداف وبين خطابها السياسي وتحالفاتها وتكتيكاتها العملية.

استفادت الأحزاب الشيوعية، كغيرها من القوى المعارضة في تلك الفترة، من عوامل موضوعية وذاتية ساعدتها على التوسّع والنمو، من بينها: دورها الفاعل في النضال ضدّ الاستعمار القديم ومساهماتها في تحقيق الاستقلال الوطني؛ دورها في تنظيم النقابات؛ حداثة سنّ السلطات التي تسلّمت آنذاك وعجزها عن استيعاب النخب المتزايدة التي ساهمت أقساماً واسعة منها في النضال ضدّ المستعمرين المنكفئين؛ أصداء الصعود القومي الذي عرفه اليسار الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة اليسار الشيوعي الذي شارك في القتال ضدّ النازية والفاشية؛ وهج الانتصار السوفياتي على الغزو النازي؛ النهوض الاقتصادي المذهل للاقتصاد السوفياتي حينها (كان أسرع من معدلات النموّ الحالية للاقتصاد الصيني)؛ نشوء حركة عدم الانحياز؛ انتصار الفيتناميين على الاستعمار الفرنسي، ثم نضالهم الشرس ضد الغزو الأميركي... كل ذلك ألهم

اليسار العربي في أزمة؟ لا شك في ذلك. وهي أزمة لم تنشأ البارحة، بل بدأ تفاقمها منذ عقودٍ ثلاثة على الأقل. وهي موضع اهتمام ونقاش من لدن المثقفين والسياسيين والناشطين العرب من مختلف الاتجاهات. ولكنّ ما هي تجلياتها؟ وما هي أسبابها؟ من يدفع ثمنها؟ ما هو مآلها؟ هل يمكن تجاوزها في المدى المنظور، وما شروط ذلك؟ وقبل ذلك كلّ، كيف تحدّد اليسار العربي وسط مروحة القوى السياسية العربية الواسعة والمعقدة؟

من وماذا بقي من اليسار العربي؟

يرى البعض أنّ العولة، وانهايار التجربة الاشتراكية العالمية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وصعود الأصوليات الدينية والقومية والإنتية، ألغت معنى اليسار وأضاعت معايير التمييز بينه وبين اليمين. وعلى سبيل المثال، يتساءل راتب شبّو في العدد الماضي من الآداب عن فائدة مفهوم «اليسار» في التحديد السياسي بين اتجاهي يلتسين وغورباتشيف، أو «فتح» و«حماس»، وأيهما اليسار في إيران اليوم: أحمددي نجاد أم مير حسين موسوي؟ وما معنى اليسار في التوصيف السياسي للأحزاب الحاكمة في أوروبا وأميركا؟ ويجزم بأنه «مع انتهاء الحرب الباردة وارتطام اليسار العالمي بالحائط الذي عمى أو تعامى عنه، انهارت وتشطّطت جملة القياس التي خدّمت يوماً في تحديد يسارية اليسار....»

ولكنّ، خلافاً لوجهة النظر هذه، ما زال ممكناً في رأيي تحديد معنى اليسار، وتمييزه من اليمين. فالمعايير الأساسية لتحديد اليساري لم تتغير، قبل انهيار التجربة الاشتراكية وبعدها، ما دامت بنية العالم لم تتغيّر بصورة جوهرية. فما تغيّر فعلاً هو توازن القوى الدولية، وبعض جوانب إستراتيجيات القوى الدولية المهيمنة، ومواقف بعض القوى والرموز اليسارية ومواقفها - وهي تغيّرات لا تلغي، على أهميتها، المسافة التي تفصل بين المدافعين عن الوضع العالمي الراهن وبين العاملين على تغييره.



نجاح يلتسين (السكرير) وعصابته بواسطة ٥٠٠٠ متظاهر في تدمير الاتحاد السوفياتي!

المعبر عنها بالدور النضالي الشجاع لآلاف القيادات الثورية. وكان يمكن أن يكون وضع اليسار العربي أفضل رهنًا لولا التعويقات البنيوية في المجتمعات العربية والأحزاب، والأخطاء التي ارتكبتها هذه الأحزاب خلال مراحل مختلفة من نضالها.

من هذه التعويقات: التخلف الاقتصادي الاجتماعي الموروث؛ وأساع نطاق الأمية والجهل؛ وضعف وزن الطبقة العاملة العربية؛ وتجزؤ الوعي الديني؛ وقوة المؤسسات الدينية؛ وحجم الاستغلال اليميني للقناعات الدينية ولاسيما لدى الشرائح الفقيرة التي تُعتبر الخزّان الطبيعي للاستقطاب اليساري؛ والفوائض النفطية التي مكّنت الأنظمة (إضافة إلى الدعم الخارجي) من كسب المعركة؛ والطبيعة الطفيلية للرأسمالية العربية التي استهلكت جلّ القدرات التمويلية في الاستثمار في البنوك الأجنبية وقطاع الخدمات والتسلح غير المجدي والبطر الاستهلاكي ولم تسهم في تعزيز حجم الطبقة العاملة التي كان يمكن أن تشكل أساسًا اجتماعيًا أكثر ملاءمة للعمل اليساري. إضافة إلى ذلك، سمح مناخ الحرب الباردة للأنظمة العربية بأن تمارس الحد الأقصى من القمع من دون أن تلقى أي اعتراض جدي من قبل الرأي العام العالمي والإقليمي، فأسهم ذلك في تصحير الحياة السياسية العربية ووقوف نمو رأي عام مدني وتقدمي فاعل.

كما يمكننا التذكير بالمؤثرات السلبية المرتبطة بالوضع الدولي آنذاك، وفي مقدمتها: تفاقم الصراع السوفياتي - الصيني؛ وبداية شحوب النموذج السوفياتي الستاليني، وفقدان جاذبيته، بفعل انخفاض وتأثر نموه الاقتصادي، وتراجع حرياته، ولجوء السوفيات إلى التدخل العسكري خارج حدودهم، وتعاملهم أحيانًا مع الأحزاب الشقيقة. ويمكن أيضًا التذكير بالخطأ الفادح الذي ارتكبه القيادات الشيوعيين العربية عندما وافقت على قرار تقسيم فلسطين خلفًا لمزاج الأكتريّة الشعبوية العربية؛ وبالخطأ الذي ارتكب في الموقف المعارض للوحدة المصرية - السورية؛ وبعدم

خيال أعداد كبيرة من المثقفين والكادحين وصغار المنتجين وحفّزهم على الانخراط في النضال الهادف إلى بناء مجتمع أكثر ازدهارًا وعدلاً.

غير أنّ هذه الفورة سرعان ما أخذت تراوح مكانها. آنذاك كان اليسار الماركسي العربي يقاتل على جبهتين: جبهة القوى المرتبطة بالغرب الأطلسي، وجبهة القوى المناهضة للنفوذ الغربي والمتحالفة مع المعسكر الاشتراكي ولكن وفق برنامجها الخاص وتحت سلطتها الديكتاتورية أو شبه الديكتاتورية. ثم فاجأت هزيمة حزيران الجميع، فاثارت رد فعل قويًا رافضًا للاستسلام لدى الشعوب العربية، تجاوب معها عبد الناصر وبعض الأنظمة الوطنية الأخرى. وبدأت مرحلة النضال لمحو آثار الهزيمة، بالانكفاء على الدعم السوفياتي المتعدد الأشكال، في ظلّ مناخ الحرب الباردة المستعرة. فشهدت المنطقة نهوضًا ثوريًا جديدًا واكب انطلاقًا المقاومة الفلسطينية، وكان من نتائجه عودة الحيوية إلى حركة اليسار العربي بكل اتجاهاته، التي رُفدت بقوة قومية تبنت الفكر الاشتراكي العلمي.

هنا نشير إلى أنّ مرحلة النهوض تلك لم تحصل بفعل الظروف الموضوعية الملائمة نسبيًا فحسب، بل أيضًا بفضل توافر العناصر الذاتية المناسبة،

الاهتمام الكافي أصلاً بقضية الوحدة العربية. وتوالت الأخطاء السياسية في مجال التحالفات، فتعاقبت مراحل الانجرار حياً إلى الاصطدام بقوى سياسية صاعدة ومشتبكة مع الاستعمار الغربي (كما حصل مع عبد الناصر والبعثيين)، والاتحاق الكلي بها في مراحل لاحقة (كما حصل مع الشيوعيين المصريين والعراقيين والسوريين)، والنتيجة واحدة: التهميش وفقدان الوزن السياسي. وأخيراً لا أخراً، كان من أسباب تراجع الأحزاب الماركسية اعتمادها المفاهيم والأساليب التنظيمية الستالينية، فحصل لها ما حصل للحزب النموذج. فسيادة المركزية الشديدة، وغياب الحد الأدنى من آليات تداول المسؤولية والمشاركة في القرار، أدت إلى غياب الشفافية وتفشي الانتهازية واستغلال السلطة. وبات الولاء الأعمى للقائد، أو للمجموعة القيادية، العامل الرئيس لترفع الكادر. وقد ساهم ذلك في انعدام الثقافة النقدية، وغياب حوافز الكادر على تطوير قدراته ووعيه، وازدياد التهميش والقمع والطرده لأصحاب الرأي المغاير. وأفضى ذلك بدوره إلى الانحطاط التدريجي لمستوى تلك الأحزاب قيادات وقواعد، وإلى تراجع الروح الكفاحية، وإلى نزف متزايد في الأعضاء والكادرات القادرة لصالح الانتهازيين والمستلبين ومنعدي الكفاءة. هكذا نفهم لماذا فقدت تلك الأحزاب صدقيتها الشعبية وميزاتها التفاضلية حيال الأحزاب التقليدية والرجعية: فهذه الأخيرة تستعيز بمصادر السلطة الموروثة أو المكتسبة للاحتفاظ بقوتها؛ وذلك غير متوفر للأحزاب الثورية التي لا تستطيع بناء قاعدتها الشعبية إلا استناداً إلى نبل أهدافها ووسائلها. كما نفهم أيضاً لماذا أدت غياب الممارسة الديمقراطية إلى تنامي الأزمات والانشقاقات داخل أحزاب اليسار العربي، وبلغت أحياناً حد التصفيات الجسدية كما في اليمن الجنوبي - وهو ما كان سيتكرر على الأرجح لو قُدر للشيوعيين أن يتولوا السلطة في بلدان عربية أخرى، وحصل تكراراً داخل الأحزاب الأخرى التي وصلت إلى السلطة.

من الاستنقاغ إلى الانهيار

فرص النهوض

الآن، بعد اتضاح عجز الولايات المتحدة عن الاستفادة من فرصة تفكك المعسكر الاشتراكي وخفوت وهج مشروعه العالمي وفشله في بناء نظام عالمي على قياسه وبقيدته، وبعد انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية المتواصلة انطلاقاً من الولايات المتحدة ذاتها، يأخذ الوضع الدولي منحى مغايراً لذاك الذي توهمه المحافظون الجدد وأنصارهم غداة الانهيار السوفياتي. فالعالم الثنائي القطب، الذي انتقل لفترة وجيزة إلى عالم أحادي القطب، يخلي المجال تدريجياً لعالم متعدد الأقطاب، أكثر تنوعاً وتوازناً. وبموازاة ذلك، فإن القوى المستهدفة من التحالف الأطلسي - الصهيوني نجحت حتى الآن في ردع الهجوم الذي تعرضت له، وهي تواصل المواجهة بصورة أكثر فعالية.

أمام هذا الواقع المتغير، تحاول إدارة أوباما الظهور بمظهر المراجع لسياسات الحروب الاستباقية، والساعي إلى ضبط فوضى الأسواق المالية، والعامل على لجم العدوانية الإسرائيلية المنفلتة. ويتم ذلك كله من دون تبديل فعلي في الأهداف الأساسية التي عملت من أجلها الإدارات السابقة، وخاصة إدارة بوش الابن. ولكن محدودية النتائج المتوقعة من هذه المقاربات «الجديدة»، وانسداد أفق «عملية السلام»

مع فشل البيروسترويك، وانفراد يلتسين بالسلطة، اتضح أن انهيار التجربة السوفياتية بات محسوماً. وهذا ما حصل فعلاً، وبسرعة غير متوقعة حتى من قبل القوى الغربية التي خططت وعملت من أجله بالتعاون الواعي مع قوى الفساد داخل النظام ذاته. وقد كشفت سرعة الانهيار عمق

تواجه القوى اليسارية التجديدية عدواً واحداً هو التحالف الأطلسي - الصهيوني - الرسمي العربي، وثلاثة خصوم: الجناح الليبرالي المتخلي عن خياراته اليسارية، والإسلام السياسي، والستالينية الجديدة.

تبنّى في مراحل معينة شعار «ديكتاتورية البروليتاريا»: وحصل ذلك في مجتمعات زراعية ومتخلفة وتابعة تكاد لا تعرف بعض التجمعات العمالية الحديثة. وفي السبعينيات طرحت بعض الأحزاب الشيوعية (الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الجبهة الشعبية...) فكرة تجاوز القيادة البرجوازية الصغيرة لحركة التحرر الوطني، وتسلم الطبقة العاملة زمام القيادة. وطرح غيرهم، إعجاباً بنجاح التجارب الصينية والكوبية والفيتنامية، وبنشوة صعود الكفاح الفلسطيني المسلح، فكرة تعميم الحرب الشعبية على الساحة العربية. من المؤكد أن لا مكان لهذه الشطحات اليسارية المتطرفة في المرحلة الراهنة.

نموذج ثان: يتجذر نمط محافظ ديني في مجتمعاتنا. لكن الأحزاب اليسارية لم تبذل جهداً، إلا في ما ندر، لصياغة مفاهيم وممارسات تراعي هذا الواقع. بل كثيراً ما استفز الشيوعيون المشاعر الدينية لأكثرية شعبهم، الأمر الذي يسهم في دفع الناس إلى المزيد من التطرف والأصولية.

نموذج ثالث: في مرحلة النهوض الثوري العالمي التي تلت الحرب الثانية، ازدهرت فكرة القطع مع السوق الرأسمالية العالمية، واعتماد التنمية الذاتية المغلقة، أو المفتحة على الأسواق الاشتراكية حصراً. وقد كان ذلك مفهوماً في مناخ الحصار الغربي النسبي على الدول الاشتراكية أو ذات التوجه الاستقلالي، ولكن لم تعد لهذا الشعار قيمة كبيرة في ظل العولمة والتداخل الاقتصادي العالمي الراهن.

نموذج رابع: طوال القرن العشرين تقريباً، سادت عدائية إيديولوجية وسياسية بين التيارات اليسارية والإسلامية. وكان ذلك، في جانب منه، من إفرازات الحرب الباردة على الساحتين العربية والإسلامية، إذ حاول الغرب وحلفاؤه المحليون لعب ورقة الإسلاميين ضد الحركات الوطنية والقومية واليسارية. ولكن بعد انفجار الصراع على أشده بين التحالف الأطلسي - الصهيوني وأغلب الحركات الإسلامية، وتحول هذه الحركات إلى قوة رئيسية متصدية للاحتلالات الأجنبية، هل ينبغي الاحتفاظ بالنظرة ذاتها إليها؟ المنطق السياسي والمصلحة العملية يقولان لا. ومع ذلك نجد الكثيرين من اليساريين والإسلاميين عاجزين عن الخروج من أسر المرحلة السابقة، ويقدمون للقوى المعادية خدمة مجانية بلا مبرر.

نموذج خامس: خلال الفترة التي استلمت فيها القوى القومية السلطة في أهم الدول العربية، لم تنجح القوى اليسارية في تأمين التوازن المطلوب بين التأييد المناسب لتلك القوى ودرجة الاستقلالية عنها. أحياناً أفرطت في العداء، وأحياناً أخرى أفرطت في التبعية. أليس مطلوباً، في المرحلة القادمة، الاستفادة من تلك التجربة لتجنب المنزلقين؟

إنها بعض التساؤلات التي توشّر إلى المسائل القديمة أو الجديدة التي ينبغي تغيير المواقف السابقة منها، أو اتخاذ مواقف مناسبة رهنأً لحلها.

ما العمل؟

هذا السؤال اللينيني يطرحه، الآن، على أنفسهم كثيرون من الحريصين على تجميع مَن بقي من القوى اليسارية من أجل انطلاقة جديدة. ولكن مَن هي القوى المرشحة لقيادة عملية التجديد؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟

الأميركية على الساحتين الفلسطينية والعربية، يدفعان المنطقة إلى المزيد من الاستقطاب والصراعات البيئية والتوترات الداخلية. وهذا ما سيدفع النظام العربي الرسمي إلى التمسك ببقائه بمزيد من الشراسة. غير أن انكشاف فشله على كل الصعد سيصعب مهمته يوماً بعد يوم. ومن هنا تزداد الحاجة إلى تجاوزه، وتتسع فرص تحقيق ذلك.

ربطاً بكل ذلك، تُطرح أمام قوى الاعتراض العربي، وفي مقدمها قوى اليسار، مهمة النهوض مجدداً. وهذا يستلزم نقد التجارب السابقة، وصياغة رؤية جديدة تواكب المتغيرات، وإنشاء تحالفات سياسية مناسبة، والخروج من التقاليد التنظيمية المغلقة لصالح أساليب عمل ديموقراطية تكفل مشاركة العناصر الطليعية من الناشطين (وخاصة الشباب) في العمل المنظم.

الرؤية والبرنامج والتحالفات

إن إخراج قوى الاحتلال من المنطقة، وتحقيق الوحدة العربية والتكامل الإقليمي، وتحرير فلسطين، وفتح مسار التنمية المستقلة، وحماية الحريات، وتطوير النظم السياسية والإدارية، وضمان العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة...، هي عناوين البرنامج الذي عمل اليسار وباقي القوى الوطنية من أجل تحقيقها، ما تزال مطروحة إلى أمدٍ منظر. ولكن السعي إلى إنجازها في مناخ صعود المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني شيء، ومحاولة إنجازها في مرحلة سيادة الرأسمالية العالمية وتفشي الأصوليات الدينية والإنتية والمذهبية شيء آخر. هذا لا يعني التقليل من فرص النهوض الموضوعية، ولكنه يعني الإلحاح على تجنب تكرار سياقات التجارب السابقة. لقد كانت تلك التجارب، رؤية وبرامج وأشكال نضال وتحالفات، ملائمة إلى هذا الحد أو ذاك لتلك المرحلة، ولكنها ليست كذلك الآن، ولن تكون كذلك غداً. وسنكتفي ببعض النماذج لإيضاح المقصود.

نموذج أول: طوال القرن العشرين، والتزاماً بالمقولات الماركسية واللينينية والنموذج السوفياتي الستاليني، شددت الأحزاب اليسارية يوماً على الجانب الطبقي من الصراع، إلى حد أن بعضها

كلّ المؤشّرات تدلّ على صعوبة المهمة وطولها. وفي مختلف الأحوال، تواجه القوى اليسارية التجديدية عدوًّا وثلاثة أخصام في الوقت ذاته. أما العدو فهو التحالف الأطلسي - الصهيوني، والنظام الرسمي العربي المرتبط به عضوياً، وهو التحالف المسؤول عن دمار العالم العربي وانحطاطه وتفككه وضياع ثرواته. وفي مواجهته، على اليسار العربي المتجدد اتّباع استراتيجية المواجهة الثابتة والطويلة النفس، من دون البحث عن مهادنة أو حلول وسط معه في المدى المنظور.

أما الخصم الأول، فهو الجناح الليبرالي المتخلى عن خياراته اليسارية السابقة. وهو في حالة تراجع وارتباك بفعل سقوط رهاناته على نجاح المشروع الأميركي، ولكنه لم ينسحب من المواجهة، وسيعمل على تجديد خطابه، وسيبقى متصدياً لنهوض اليسار الثوري في المنطقة. والتعامل معه سيأخذ شكل صراع إيديولوجي وسياسي وتنظيمي صريح ومتواصل، وليس هناك فرص للتقاطع معه ولو مرحلياً. ولكن لا ضرورة لوضعه على مستوى العدو الأساسي.

الخصم الثاني هو الإسلام السياسي، بنسخته المحافظة والجهادية. فرغم تناقضه مع أعداء وأخصام اليسار في هذه المرحلة، فإن رؤيته وخطابه وأولوياته وأساليبه في فهم الصراع وطريقة إدارته تختلف إلى حد كبير. وتقدير دور بعض فصائله في الدفاع عن هوية المنطقة وحقوقها الوطنية والقومية لا يلغي إدراك حدود المصالح التي يمثّلها، وطبيعة بنيته الدينية والمذهبية التي تجعله عاجزاً عن تجاوز الانقسامات الاجتماعية الموروثة وتوحيد قوى المنطقة في مواجهة أعدائها. ناهيك بالطبع المحافظ لمشروعه الاقتصادي الاجتماعي؛ وإغفاله جوهر الصراع مع النظام الدولي (وهو اقتصادي - سياسي - اجتماعي) لصالح بعده الإيديولوجي والثقافي. في مواجهة هذا الخصم، على اليسار عدم تكرار أخطاء التجارب السابقة مع القوى القومية، بل التركيز على نقاط التلاقي السياسية المباشرة، وتأجيل نقاط الخلاف الإيديولوجية والسياسية، والسعي إلى حصر العلاقات ضمن حدود «التباين دون صدام، والتقاطع دون التناقض».

أما الخصم الثالث فهو الستالينية الجديدة، وتُجسّد بقايا القوى التي تحاول التشبّه بكلّ التقاليد اليسارية النمطية الفاشلة. وهي بالتالي لن تنجح في إخراج اليسار من أزمتها، بقدر ما ستساهم في إدامة ضعفه وعزله. في التعامل مع هذه القوى، لا

ضير من اتّباع تكتيك التعاون والمشاركة، إلى جانب النقد والتمايز والصراع المضبوط.

في المحصلة، نجد أنّ معوّقات النهوض ليست قليلة. فماذا تستطيع القوى الساعية إلى تجديد اليسار فعله في مواجهتها؟ قبل كلّ شيء، هناك استنتاج يفرض ذاته، وهو عبثية انتظار مبادرة قيادات اليسار الحالية للقيام بالتغيير المطلوب - بعضها بسبب عجزه التام عن تولّي المهمة، والبعض الآخر لرفضه لها حرصاً على الدفاع عن مواقفه ومصالحه المكتسبة. وقد رأينا بعض تلك القيادات، التي ما تزال مضطّرة إلى عقد مؤتمرات شكلية لأحزابها، تنبش آليات تنظيمية علاها الصدا، وتستخدم وسائل إدارية مشروعة وغير مشروعة من أجل استنساخ ذاتها وتأييد سلطتها. وهذا يعني أنّ التغيير لن يحظى بدعمها، ويؤشّر إلى الكثير من الصعوبات في الطريق إليه:

أولاً، بسبب تفشّي العصبية شبه القبلية داخل صفوف ما تبقى من تنظيمات يسارية. وقد زادت الهزائم المتتالية من مستوى التعصّب والانغلاق الفكري والسياسي لدى قياداتها الوسطية، وبالعدوى لدى أعضائها وجمهورها. يمكن فهم ذلك بوصفه ردّاً طبيعياً لدى من يشعر بالتهديد؛ وهذا ما تعيه وتغذيه بعض قيادات اليسار الراهنة للإبقاء على نفوذها.

ثانياً، لأنّ مشروع التغيير الديمقراطي داخل صفوف اليسار تعرّض لتشويه كبير في المرحلة السابقة. فقد طرحه بعض الأعداء في سياق خيارات يمينية متعارضة مع ذاكرة اليسار وثقافته ودوره، الأمر الذي فسح المجال أمام المستفيدين من بقاء وضعه الحالي لكي يصوروا أي محاولة للتغيير وكأنّها تكرار أو استمرار للتشويه السابق.

ثالثاً، لأنّ العناصر اليسارية الشابة، وهي المعول عليها قبل غيرها لإخراج اليسار من عجزه، قد اكتسبت وعيها وخبرتها النظرية والسياسية والتنظيمية خلال الحقبة التي تفاقمت فيها أزمتا اليسار وأمراضه، فبدت عاجزة عن التطوير بواسطة آلياته الموروثة، المصممة أصلاً لمنع ذلك.

كلّ ذلك يعني أنّ النهوض اليساري العربي المنتظر لن يأتي سريعاً. لكن الخروج من المستنقع سيحصل في نهاية الأمر، حيث سيتكامل الحراك خارج الأطر المتكسّسة الحالية مع التحرك داخلها، ليطلق القدرات الكامنة، وهي ليست قليلة. والأرجح أن يتم هذا في إطار صيغ متعدّدة من الائتلافات الواسعة، التي سينضوي داخل صفوفها الوطنيون واليساريون والديموقراطيون، من حزبيين وغير حزبيين. ففي مناخ التعدّد والتنوع الذي يميّز تحالفات كهذه، يمكن أن يتمّ أو يستعاد، التفاعل الصحيّ ما بين جميع مكونات الطيف التحرري والتقدمي. وشروط نجاح إطار كهذا: أن يكون متواصلًا ومناضلاً مع الجمهور، لا نخبويًا أو بيروقراطيًا؛ وأن يضع سقفًا واقعيًا لخياراته الوطنية والإصلاحية؛ وأن يعتمد آليات ديموقراطية في بنيته ونشاطاته.

إنّ الجهود التي تُبذل حالياً على المستوى اللبناني لبناء إطار بهذه المواصفات، وما يشبهها في ساحات عربية أخرى، تشير إلى أنّ الحاجة الموضوعية لعودة اليسار إلى ميدان الفعل السياسي باتت تنتقل من حيز النقاش إلى ميدان المبادرات العملية ذات الفرص الحقيقية للنجاح. وفي مطلق الأحوال، لن يتمّ تجاوز أزمة اليسار العربي التاريخية داخل الغرف المغلقة وعبر وسائل الإعلام فقط، بل في ميادين النضال الجماهيري أساساً.

بيروت

رياض صوما

كاتب، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني.